# الابداع الاجتماعي ودوره في بناء الاقتصاد التضامني: واقع التجربة الجزائرية

# Social innovation and its role in building a solidarity economy: the reality of Algerian experience

جمال درويش[1،*]

[1] جامعة امحمد بوقرة- بومرداس ( الجزائر )

**تاريخ الاستلام** : 2020/05/08؛ **تاريخ المراجعة** : 2020/09/18؛ **تاريخ القبول** : 2020/11/08

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الابداع الاجتماعي ومدى قدرته على المساهمة في بناء الاقتصاد التضامني، حيث جاء هذا المفهوم ليعزز دور وأهمية إشراك المجتمع المدني في العملية التنموية وتمكينه من اظهار قدراته في هذا المجال ووضعها في خدمة المصلحة العامة. وكذلك معرفة ما تقوم به الجزائر في هذا الموضوع، وهل يحظى بالأهمية اللازمة من طرف الدولة والمجتمع المدني خاصة وأنه استطاع تحقيق نتائج ايجابية في الكثير من الدول المتقدمة والنامية. وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها الاقتصاد التضامني لمنخرطيه، فإن المجتمع المدني الجزائري لم يصل بعد إلى درجة النضج التي تجعله يتبنى هذا النوع من الاقتصاد الذي أثبت جدواه في كل الدول التي طورته. حيث لا يزال اصحاب الحرف والمهن في الجزائر يعتمدون على دعم الدولة، ومجانية الخدمات التي تقدمها. كما أن الدولة لم تشرك المجتمع المدني في بلورة هذا البرنامج، بل قررته منفردة في مرحلة كانت فيها نسب البطالة مرتفعة جداً، بسبب الخوصصة وغلق المؤسسات الاقتصادية العمومية. حيث كان البرنامج في بدايته أكثر فعالية في تحقيق الأهداف لكن بحلول سنة 2004، ومع الوفرة المالية التي لم تعرفها الجزائر من قبل، أصبحت القروض توزع دون شروط تقريبا ولكل من يطلبها، حتى في ظل غياب مشروع اقتصادي واضح، وهو ما أثر سلبا على نتائج الاقتصاد التضامني في الجزائر.

**الكلمات المفتاح** : ابداع اجتماعي ؛ اقتصاد تضامني ؛ جزائر .

**تصنيف JEL** : A13؛ J54؛ P46.

**Abstract:** This study aims to identify the concept of social creativity and the extent of its ability to contribute to building a solidarity economy, where this concept came to enhance the role and importance of engaging civil society in the development process by enabling it to demonstrate its capability and place it in public interest service. As well as knowing what Algeria is doing in this subject, and whether it has the necessary importance for the state and civil society, especially as it was able to achieve positive results in many countries. Despite the advantages that the solidarity economy provides, Algerian civil society has not yet reached the stage of maturity to adopt this type of economy that has proven its feasibility in all the countries that developed it. As the craftsmen and professions in Algeria still depend on state support. Moreover, the state did not involve civil society in developing this program, but rather unilaterally decide it at a stage when unemployment rates were very high. The program was at its inception more effective, but by the year 2004, with the financial wealth that Algeria had never known, loans were distributed almost without conditions to all who request them, even in the absence of a clear economic project, which negatively affected the results of Solidarity economy in Algeria.

**Keywords:** Social innovation; Solidarity economy; Algeria.

**Jel Classification Codes :** A13 ; J54 ; P46.

* Corresponding author, e-mail: d.derouiche@univ-boumerdes.dz

## I- تمهيد :

يعتبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي من بين البدائل التي أثبتت فعاليتها في مواجهة الاثار الاجتماعية والاقتصادية لتقلبات الاقتصاد الرأسمالي، حيث اعتمدت الكثير من الدول المتطورة والنامية على حد السواء على نموذج الاقتصاد التضامني من أجل محاربة البطالة والفقر، بالإضافة إلى رفع مستويات التنمية المحلية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة. لكن ذلك لم يكن بالأمر السهل خاصة بالنسبة للدول النامية بالنظر إلى طبيعة البنى الاجتماعية وتركيبتها التقليدية في هذه الدول، حيث تطغى الروابط الاجتماعية التقليدية على تلك البنى (القبيلة، العرش، الزاوية، العرق.....)، وهو ما جعل من انخراط منظمات المجتمع المدني في مشروع الاقتصاد التضامني يكون بطيء في بعض الدول النامية، ومنعدماً في البعض الأخر.

انطلاقا من هذا الواقع، سعى المختصون إلى ايجاد آليات كفيلة بجعل منظمات المجتمع المجني تنخرط في مشروع الاقتصاد التضامني في الدول النامية، وهو ما دفعه لتطوير مفهوم آخر يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التضامني، وهو الابداع الاجتماعي. هذا المفهوم الذي يهتم بإظهار قدرات المجتمع المدني على التكيف مع الظروف الصعبة اقتصاديا واجتماعيا على أساس التضامن والتكافل المتبادلين بين مختلف المكونات، دون تجاهل دور الدولة في ذلك باعتبارها الفاعل الاول في تنظيم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع على أسس العدالة والمساواة، وتقديم الدعم لمن بإمكانه تقديم الاضافة الاقتصادية والاجتماعية لمحيطه المحلية وحتى الوطني.

لهذا فإنه لا يمكن النظر للإبداع كعملية مركبة، على انه ظاهرة طبيعية يمكن أن تحدث في كل المجتمعات، بل هو عملية بناء سياسي واجتماعي متواصلة. وهي تستهدف ايجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمعات بطرق غير تقليدية، بمعنى ابتكار حلول لم تكن موجودة من قبل لمشكلات تقليدية معروفة. وهذا ما يتطلب تشارك الدولة والقطاع الخاص وما يطلق عليه القطاع الثالث لإيجاد الحلول الاكثر فعالية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. فالإبداع في نهاية المطاف ليس إلا رؤية الفرد لظاهرة ما بطريقة جديدة، لذلك يمكن القول إن الإبداع يتطلب القدرة على الإحساس بوجود مشكلة تتطلب المعالجة ومن ثم القدرة على التفكير بشكل مختلف ومبدع ومن ثم إيجاد الحل المناسب.

وبما أن الفرد يعيش في إطار مجتمع، فإن حل المشكلات العامة يتطلب ابداع اجتماعي، يتشارك فيه أفراد المجتمع المدنى انطلاقا من كونهم أعضاء في منظمات المجتمع المدني، لأن الابداع الاجتماعي يتطلب توافق عدد من الأفراد المهيكلين في منظمات وجمعيات موضوعاتية، يكون لديها الوعي الجماعي بضرورة ايجاد حلول للمشكلات التي تواجه الجماعة. وهذا هو الاساس الذي يقوم عليه الاقتصاد التضامني والاجتماعي، حيث يتضمن هذا المفهوم مجموعة من الابعاد على رأسها بعدي التنمية المحلية والتنمية المستدامة، وعلى هذا الاساس فإن الفاعل الرئيسي في تطوير الاقتصاد التضامني في أي دولة هو المجتمع المدني، على اعتبار أن القطاع العام والقطاع الخاص هما طرفي المعادلة الانتاجية الرأسمالية. لهذا فإنه يجب ايجاد قطاع ثالث يقوم بجزء من الدور الاجتماعي الذي تخلت عنه الدولة، ولا يرغب بلعبه القطاع الخاص. وهذا ما يتطلب ابداعاً اجتماعياً يكون في مستوى التحديات المجتمعية.

انطلاقاً من مما سبق، سنعالج الموضوع من خلال الاجابة على الاشكالية التالية:

**ما هي الشروط التي يجب توفرها لتطوير الابداع الاجتماعي وجعله يساهم في بناء الاقتصاد التضامني؟ وما هي جهود الجزائر في هذا المجال؟**

وللإجابة على الاشكالية المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- كلما اهتمت الدولة بدعم وتطوير الاطر القانونية والتنظيمية للإبداع الاجتماعي للمجتمع المدني، كلما زاد ذلك من فعالية هذا الاخير في بناء الاقتصاد التضامني.
- إذا كانت الجزائر تسعى لبناء اقتصاد تضامني فعال، فإنه من الضروري أن تعطي أهمية أكبر لتطوير الابداع الاجتماعي.

**1.I – الإطار المنهجي** : ومن اجل الاحاطة بالموضوع من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الاقترابات التي تساعد على فهم طبيعة الرهانات الاجتماعية والاقتصادية لموضوع الابداع الاجتماعي والاقتصاد التضامني وانعكاساته على التنمية، والمتمثلة في:

1- **اقتراب الدولة والمجتمع**: حيث سنركز على منظور أن بناء علاقة بين الدولة والمجتمع تقوم على التعاون والتشارك وليس بالضرورة على الصراع، ويضمن هذا المنظور التغلب على معضلات التنمية التي واجهتها الاقترابات التقليدية نظرا لهيمنة الدولة واحتكارها عمليات الاصلاح والتنمية، إلا أنها في هذا الإطار تتعاون مع غيرها من القوى الاجتماعية مما يزيد من قدرات الدولة ذاتها، وكذلك المجتمع المدني.

2- **اقتراب الامن الإنساني**: حيث يرتكز هذا الاقتراب بالأساس على حفظ كرامة الانسان، وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والمضمون الرئيسي لهذا الاقتراب هو أنه يمكن تحقيق الأمن من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة، تحمي الفرد من كل أشكال التهديدات الأمنية كالحرمان الاقتصادي، الفقر، الصحة، التعليم...إلخ، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية بكل مستوياتها، الوطنية والمحلية، من خلال اشراك منظمات المجتمع المدني في العملية.

**I.2- أهداف الدراسة** : حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الابداع الاجتماعي ومدى قدرته على المساهمة في بناء الاقتصاد التضامني، خاصة وان هذا الاخير قد قدم كبديل ناجح لتجاوز الازمات التي تتخلل أنماط الانتاج الرأسمالية والتي تصيب المواطن البسيط بالدرجة الأولى. حيث جاء مفهوم الابداع الاجتماعي ليعزز دور وأهمية إشراك المجتمع المدني في العملية التنموية من خلال تمكينه من اظهار قدراته في هذا المجال ووضعها في خدمة المصلحة العامة. وكذلك معرفة ما تقوم به الجزائر في هذا المجال، وهل يحظى بالأهمية اللازمة من طرف الدولة والمجتمع المدني خاصة وأنه استطاع تحقيق نتائج جد ايجابية في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء.
وسنتناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:
أولا: الابداع الاجتماعي بين المفهوم والأهداف
ثانياً: الابداع الاجتماعي كآلية لبناء الاقتصاد التضامني
ثالثاً: التجربة الجزائرية: الواقع والمأمول

## II – الابداع الاجتماعي بين المفهوم والأهداف :

يعتبر مفهوم الابداع الاجتماعي مفهوماً حديث الظهور في الخطابات الاكاديمية والسياسية على وجه الخصوص، حيث تعددت الابحاث والبرامج الهادفة إلى وضع تعريف دقيق وعملي لهذا المفهوم. ففي هذا الصدد أنشأ البيت الابيض في الولايات المتحدة الامريكية سنة 2009 مكتب خاص بالإبداع الاجتماعي والمشاركة المدنية مهمته تنسيق العمل لهذا النوع من النشاطات. بينما تحولت فكرة الابداع الاجتماعي في الدول الاوروبية إلى هدف ليس فقط للأسواق والشركات الإنتاجية، بل للعديد من المشاريع البحثية المتعددة التخصصات بهدف ربط الابداع فكرة الاجتماعي بمفهوم الاقتصاد التضامني.[1] وهو ما تسعى غالبية الدول حالياً لتحقيقه، لدفع منظمات المجتمع المدني للانخراط في عمليات التشغيل ومحاربة البطالة والفقر، والمساهمة في عملية التنمية المحلية.

وبالعودة إلى اصل المفهوم، لابد من التطرق لمفهوم الابداع، والذي انتشر في المجال الاقتصادي منذ الثورة الصناعية إلى يومنا هذا، حيث لا يزال التعريف الذي وضعه " شمبترز schumpeter's "سنة 1912 يهيمن على التعريفات الحديثة لمفهوم الإبداع، حيث نجد أن " دليل أوسلو " وهو ارقى دليل عالمي لقياس الابداع يعرفه كما يلي: " إدخال تعديلات معتبرة على المنتجات الاستهلاكية أو الخدماتية، أو تبني طرق جديدة للتسويق، أو استحداث طرق تنظيمية جديدة للأعمال داخليا وفي مجال العلاقات الخارجية".[2] فالابداع يعني التطوير أو الابتكار انطلاقا مما هو موجود، وبحكم أن الانساق الاجتماعية موجودة أصلاً، فهي تحتاج إلى ابداع لتطويرها، ليس في مجال العمل الاقتصادي فقط، بل حتى في بنية هذه الانساق بهدف تطوير ابداعها الانساني وقدراتها الرمزية.[3]

لقد اسفرت الدراسات حول موضوع الابداع الاجتماعي إلى الخروج بحوالي ستة وسبعون (76) تعريفا متعددة التخصصات، حيث اصبح المفهوم يعبر عن خليط من النشاطات، التطلعات، والايديولوجيات العقلانية، التي تدمج المعاني المعيارية والآلية، بالإضافة إلى الادوات البنيوية والسلوكية للنشاط الاجتماعي.[4] وهو ما يعطي هذا المفهوم ميزة أساسية وهي انه غير قابل للتعريف الدقيق والموحد، لكنه في المقابل يمنح المجتمعات والدول مساحات واسعة لتكييفه حسب الخصوصيات المحلية لكل دولة، كما يمكن للمفهوم أن يتخذ صورا عديدة داخل الدولة نفسها، بحكم تعدد العادات والتقاليد الاجتماعية وتنوعها من منطقة لأخرى.

هذا التعدد الكبير في التعريفات دفع المختصين إلى تحديد ثلاث اتجاهات رئيسية لمفهوم الابداع الاجتماعي انطلاقا من الممارسات الموجودة حاليا، وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:[5]

- **الاتجاه الأول** : وهو يضم المقاربات المتعددة التي تعتبر الابداع الاجتماعي كأداة لتطوير السياسات العامة، خاصة ما تعلق منها بإصلاح نظام الحماية الاجتماعية. وتتبنى هذا الاتجاه بعض المنظمات الدولية على غرار الاتحاد الاوروبي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالإضافة لحكومات الكثير من الدول .

- **الاتجاه الثاني** : وهو يضم المقاربات التي تركز على البعد المقاولاتي في الابداع الاجتماعي، وحتى وان كان الابداع الاجتماعي لا يدخل بالضرورة ضمن مفهوم المقاولاتية، فإن العديد من المقاولين يربطون تطور المقاولات بحركية الابداع. حيث يضم هذا الاتجاه مقاربات الشركات الاجتماعية المنتشرة بكثرة في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، والتي تعتبر الابداع الاجتماعي الذي تنتجه هذه الشركات عاملاً مهما للتغيير.

- **الاتجاه الثالث** : ونجد في هذا الاتجاه المقاربات التي تعتبر الابداع الاجتماعي كعملية جزئية ضمن منظومة الاقتصاد التضامني، والتي ترى في الابداع الاجتماعي حاملا لعوامل التحول الاجتماعي المستدام القائم على المشاركة المتعددة الاطراف وكذلك على الديمقراطية التشاركية على مستوى الاقاليم (محليا).

من خلال هذه الاتجاهات الثلاث، نلاحظ بأن مفهوم الابداع الاجتماعي مرتبط بفكرة محورية وهي التطوير المجتمعي، سواء كان في جانبه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الانساني، من خلال مبدأ التشاركية وهو ما يحيلنا مباشرة إلى مفهوم الاقتصاد التضامني القائم على التعاون والتضامن بين افراد المجتمع المدني المحلي بهدف تحقيق المصلحة العامة. حيث يقوم هذا النموذج الاقتصادي على فكرة التعاونيات والجمعيات المحلية ذات النشاط الموحد أو ذات النشاطات المتكاملة، والتي تهدف إلى بناء شبكة اقتصادية محلية تضامنية بين مختلف المنتجين وأصحاب الحرف. بحيث يكون الهدف الاساسي من ذلك هو مواجهة عجز الدولة عن ايجاد حلول لمشكلات البطالة والفقر واللاعدالة التنموية، عن طريق جهود المجتمع المدني.[6] بمعنى خدمة المجتمع لنفسه بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبلوغ مستوى مقبول من التنمية المحلية.

إذا فالإبداع الاجتماعي هو عملية هادفة لخلق القيم الاجتماعية أو السلع ذات البعد الاجتماعي التضامني، بهدف خدمة المصلحة العامة للأفراد المشكلين لمنظمات المجتمع المدني. حيث عرف " مولقن. ج Mulgan.G "الابداع الاجتماعي على أنه " تطوير وغرس أفكار جديدة لتلبية الحاجيات الاجتماعية".[7] بينما عرفه كل من " وسلي. ف و أنتاديز.ن Westley. F & Antadze. N "على أنه " الابتكار الاجتماعي هو أي مبادرة أو منتج أو عملية أو برنامج أو مشروع أو منصة يتحدون – وبمرور الوقت – يساهمون في تغيير الروتين، الموارد، وتدفقات السلطة من معتقدات النظام الاجتماعي الأوسع الذي أدخل فيه. والابتكارات الاجتماعية الناجحة تكون لديها الاستدامة والنطاق الواسع والتأثير التحولي".[8] حيث يظهر من خلال هذين التعريفين بأن الابتكار الاجتماعي هو بديل للمخرجات الاجتماعية والرمزية والاقتصادية للنظام السياسي داخل المجتمع.

وتعتبر الازمة الاقتصادية التي ضربت العالم سنة 2008، بمثابة دافع أساسي للاهتمام بالإبداع الاجتماعي من حيث أنه أداة لتتجاوز التبعات الاجتماعية للازمات الاقتصادية بطريقة فعالة قوامها البعد الاجتماعي التضامني، حيث صرحت رئيسة اللجنة الاوروبية على هامش ملتقى العمل الاوروبي المنعقد يوم 20 جانفي 2009 والمنظم من طرف مكتب مستشاري السياسة الاوروبية بما يلي: " لقد زادت الازمة المالية والاقتصادية من أهمية الابداع والابتكار بصفة عامة، والإبداع الاجتماعي بصفة خاصة كعامل للنمو المستدام، وخلق مناصب الشغل، وتدعيم التنافسية".[9] حيث يظهر جلياً البعدين الاقتصادي والاجتماعي للإبداع الاجتماعي، ولذلك تسعى الدول لدفع المجتمع المدني للانخراط في العملية الاقتصادية والتنموية، انطلاقا من الخصوصية المحلية لكل اقليم أو منطقة، باعتبار ذلك الانخراط قد أصبح ضرورة ملحة وليس خياراً متاحاً من بين خيارات أخرى.

ويرجع الاهتمام المتزايد للدول بتطوير وتأطير الابداع الاجتماعي لتحقيق غايات تتعلق بالجانب الاجتماعي والتضامني المتعدد المستويات والمجالات الذي يستهدفه الابداع الاجتماعي، حيث يمكن تحديد تلك الاهداف الغائية في: [10]

- **الفرد** : ويتعلق الامر بتحقيق الرفاهية وضمان الحياة الكريمة للأفراد.

- **الاقليم** : سواء كان محلي، جهوي، وطني، أو دولي، فالأمر يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من الآثار الناتجة عن ذلك مثل اللامساواة، التلوث، التوسع الحضري.

- **المؤسسة** : ويتعلق الامر بزيادة الاداء. ونشير هنا إلى أن الابداع الاجتماعي يحيلنا مباشرة نحو الطرق الجديدة لتنظيم العمل، والتغييرات الجارية في هياكل السلطة .

ولتحقيق الانسجام بين مفهوم الابداع الاجتماعي والغاية التي يسعى إلى تحقيقها، يجب أن نفهم بأن الابداع الاجتماعي هو عملية متكاملة تشمل كل جوانب حياة الفرد والدولة على حد السواء، وعليه فهو من حيث الطبيعة شيئ لا مادي، يركز على تقديم وخلق : خدمات جديدة ـ تنظيم جديد ـ اجراءات جديدة ـ سلوك جديد ـ مؤسسية جديدة وتشريعات جديدة.[11] فالإبداع الاجتماعي يشير من حيث الغاية إلى التحديث والتجديد الذي يشمل طرق وعلاقات الانتاج المادي واللامادي داخل المجتمع، والتي تربط أفراده بواسطة علاقات قائمة على الاعتماد المتبادل، هدفها النهائي هو تقوية روابط الانتماء للمجموعة والتفكير في أن العمل وفق مبدأ المصلحة العامة هو المخرج الوحيد من الازمات التي تواجه تلك المجموعة.

## III- الابداع الاجتماعي كآلية لبناء الاقتصاد التضامني :

لقد أصبح الابداع الاجتماعي أحد محاور السياسات العامة في الدول الغربية نظراً للأهمية التي تكتسيها هذه العملية في بناء وتطوير الاقتصاد التضامني والاجتماعي (القطاع الثالث)، حيث تقدم بعض الدراسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي على انه المخبر الحقيقي للإبداع الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى العديد من الاسباب التي نذكر منها :

**أولا**: أن الاهداف المجتمعية للنشاطات الاقتصادية هي أهداف غائية لبعض منظمات ومؤسسات الاقتصاد التضامني، فالدوافع التي تحث المقاولين ومجموعات الأفراد إلى المخاطرة بإطلاق نشاط اقتصادي جديد ليست فقط الربح المادي، لأن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو خدمة المجتمع.[12] وبالتالي التركيز على البعد الاجتماعي والتضامني والإنساني للعملية الاقتصادية .

**ثانياً**: من خلال تطوره التاريخي، استطاع الاقتصاد التضامني أن يطور نموذج أعمال لا يقوم بالضرورة على قواعد الرأسمالية واستطاع خلال العشرين سنة الماضية أن ينشر أشكالاً قانونية جديدة للمؤسسات الاجتماعية التي تعتمد على هدف اجتماعي قوامه التشاركية في التسيير، و/أو تعدد أصحاب المصلحة داخل المؤسسة.[13] وهو ما يعني نجاعة الحلول الموازية للاقتصاد الرأسمالي في الاستجابة للحاجيات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي للأفراد.

**ثالثاً**: أن بناء التصور الاقتصادي على أساس منظور اقتصادي تعددي ساهم في فهم الدور المهم الذي تلعبه الممارسات الاقتصادية التي لا تعتمد على القواعد الرأسمالية في تحقيق الرفاه الاجتماعي والتجديد البيئي.[14] وهو ما يعني الحث على ضرورة تجاوز القاعدة الرأسمالية للتعاملات الاقتصادية المبنية على أساس العرض والطلب، وتعويضها بقاعدة اجتماعية أساسها التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع التضامني، ذلك كله تحت غطاء أنسنة النشاط الاقتصادي خاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية.

وبهذا نلاحظ بأن الابداع الاجتماعي يتقاطع مع الاقتصاد التضامني في العديد من النقاط التي تجعل من عملية الابداع بصفة عامة آلية مهمة لتحريك وتنويع مداخل وشُعب الاقتصاد التضامني، حيث تقوم عملية التطوير على قدرة المجتمع المدني على خلق ادوات تسيير جديدة، وعلاقات وروابط اجتماعية متجددة تضمن الانسجام الاجتماعي الهادف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا. ويمكن تلخيص أهم التقاطعات بين الاقتصاد التضامني والإبداع الاجتماعي في أربعة نقاط أساسية وهي:[15]

1- علاقات الإنتاج: المشاركة في العمل الانتاجي.

2- علاقات الاستهلاك: انخراط ومشاركة المستهلكين.

3- العلاقة بين الشركات والمؤسسات ذات البعد الاجتماعي.

4- تطوير فضاء جديد للعلاقات الاجتماعية: الابداع يشمل كذلك طريقة حكم وتسيير الاقاليم.

صحيح أن المفهومين يتقاطعان في الكثير من النقاط، حتى أن الاهداف تكاد تكون متطابقة لأن غايتها هي الرفاه الانساني، لكن عندما نحاول تحديد ايهما اسبق من حيث الوجود، فالأكيد أن الابداع الاجتماعي يشكل قاعدة الانطلاق بالنسبة للاقتصاد التضامني. وذلك راجع لكون الابداع الاجتماعي يهتم بتطوير الوعي الفردي في إطار المجموعة، هذا الوعي هو الذي يدفع الافراد إلى الانخراط في منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي لأفرادها على أساس التضامن التكاملي بين هؤلاء الأفراد، مع التأكيد على العبد الاجتماعي لكل نشاط تقوم به تلك المنظمات. وقد ادى الابداع الاجتماعي إلى خلق أربعة أنواع من المنظمات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي التضامني وهي:

1- **التعاونيات**: وهي هيئات تجمع عددا من الافراد العاملين في نفس المجال أو في مجالات متكاملة، سواء في قطاع الانتاج أو دعم التشغيل والذين يقومون بعملهم داخل نفس التعاونية، وميزتها أن رأس مالها لا يمكن أن يكون مملوكاً إلا لأعضائها. وحتى وإن كان اعضاؤها لا يملكون حصص مالية متساوية، فإن مبدأ التصويت لاتخاذ القرار داخل التعاونية يكون على أساس صوت واحد لكل مساهم بالتساوي بين الجميع .[16]

2- **التعاضديات**: وهي منظمات لا تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية، وإنما تسعى من خلال التزامات أعضائها للقيام بعمل من أعمال التكافل والتضامن البيني، محوره التأمين من الأخطار اللاحقة بالأشخاص. ويتركز عمل التعاضديات أساسا في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر وإيجاد مناصب عمل للأشخاص الاكثر هشاشة (المعاقين مثلا)، كما تعمل بعض التعاضديات في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات المانحة. وأهم ميزة يقوم عليها هذا الشكل من المنظمات هو الاعتماد المتبادل.[18]

3- **الجمعيات**: وهي اتفاق بين شخصين أو أكثر لتأسيس منظمة قائمة على العدالة والمساواة والتضامن الاجتماعي بهدف تحقيق غايات غير ربحية من خلال وضع نشاطهم الاقتصادي داخل الإطار القانوني المناسب. ويتركز عمل الجمعيات الناشطة في مجال الاقتصاد التضامني على الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية المحلية والتشغيل، خصوصا في الأرياف والمناطق الفقيرة والمعزولة، وذلك بتطوير النشاطات المنتجة الموجودة في تلك المناطق وفق مبدأ التضامن الاجتماعي والمنفعة العامة للمجموعة.[19]

4- **المقاولات الاجتماعية**: وهي منظمات تحصل على صفة "مقاولة اجتماعية" من الدولة إذا استوفت عدة شروط منها التأكيد على احترام مبادئ الاقتصاد التضامني في قوانينها الأساسية، وتوجيه جزء من الأرباح بشكل دائم نحو غايات اجتماعية مثل دعم التشغيل أو دعم الحرفيين وأصحاب المهن اليدوية. حيث تخضع أنشطة هذه المقاولات للرقابة من طرف الهيئات المختصة في الدولة، من أجل التأكد من احترمها للطابع التضامني والاجتماعي. وتتميز المقاولات الاجتماعية عن غيرها من المنظمات بكون كل أعضائها يتمتعون بصفة المقاول – الناشط الجواري.[20]

حيث تعتبر هذه الاشكال الاربعة من منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي الاكثر انتشاراً في أغلب دول العالم، مع العلم بأنها تتمتع بنظام قانوني خاص يراعي الطابع الاجتماعي والتضامني لنشاطاتها، كما يراعي البيئة المحلية لكل منظمة من حيث العادات والتقاليد المعيشية، وطبيعة النشاطات الاقتصادية المنتشرة في تلك البيئة (فلاحة، سياحة، صيد بحري، صناعة تقليدية....). وتشترك هذه المنظمات في ثلاث خصائص رئيسية تميز عملها عن بقية منظمات المجتمع المدني الأخرى، وتتمثل هذه الخصائص في:[21]

- ✓ البعد الانتاجي الهادف إلى تحقيق الحاجيات الاساسية للأفراد.
- ✓ البعد الاجرائي الهادف إلى إحداث التغيير في العلاقات الاجتماعية خاصة ما تعلق بطرق التسيير ومشاركة كل المساهمين في العملية الانتاجية التضامنية.
- ✓ البعد التمكيني الهادف إلى تدعيم القدرة الاجتماعية – السياسية للوصول إلى الموارد .

وتسعى الدول إلى تطوير قطاعها الاقتصادي التضامني بأبعاده الثلاث لأنه يساهم في القيام بالدور الاجتماعي الذي تخلت عنه الدولة، والذي يرفض القطاع الخاص المساهمة فيه بسبب تبنيهما لأساليب الانتاج الرأسمالية القائمة على الربح المادي كهدف أساسي. بحيث أصبح تدعيم القطاع الثالث (الاقتصاد التضامني والاجتماعي) ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية لكل دولة. مع الاخذ بعين الاعتبار أن نشاط هذا القطاع هو نشاط صديق للبيئة، يعتمد على اساليب انتاج لا تستهدف الربح المادي، لهذا فهو يحافظ على الموارد الطبيعة لاستهدافه الاستدامة في كل نشاط ينتج عنه. وبهذا فإنه لا يمكن الحديث عن بناء اقتصاد تضامني واجتماعي قوي دون الحديث عن قاعدة الابداع الاجتماعي التي يرتكز عليها، والتي تلعب الدولة دورا كبيرا في دعمها وتطويرها من خلال وضع الاطر القانونية المناسبة لمثل هذه النشاطات، وان لا تتركه الدولة مجالا للمبادرات العفوية التي لا يمكنها الاستمرار دون حماية منها. فالغاية النهائية للإبداع الاجتماعي كمحرك للاقتصاد التضامني هي الحد من الاثار الاجتماعية للازمات الاقتصادية وجعل الفرد قادر على مواجهتها في إطار المجموعة، من خلال مبدأ التضامن والتكافل المتبادل بين افراد المجموعة.

## IV- التجربة الجزائرية: الواقع والمأمول :

تعتبر الجزائر من بين الدول الاكثر حاجة لتطوير قطاع الاقتصاد التضامني من اجل مواجهة الازمات الاقتصادية التي تسببها تقلبات اسعار المحروقات في الاسواق العالمية. خاصة وأن اقتصادها مرتبط بمداخيل المحروقات بنسبة 96%، وهو ما ينعكس مباشرة على الوضعية الاجتماعية للمواطن في حالة وجود أزمة انخفاض أسعار المحروقات مثلما يشهده السداسي الاول لسنة 2020. حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على المحروقات، التي تمثل ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، و96 % من عائدات التصدير، و70 % من عائدات الضرائب، و3 % فقط من السكان العاملين.[22] حيث أن هذه المعادلة الاقتصادية لم تتغير في واقع الامر منذ أثر من ثلاثين سنة، وهو ما يتطلب الاسراع في ايجاد حلول بديلة تمنع انهيار الاقتصاد بمجرد انهيار اسعار المحروقات.

لقد طبقت الجزائر منذ الانفتاح الاقتصادي سنة 1989 العديد من البرامج الاقتصادية الهادفة إلى رفع مستويات النمو والتنمية الاقتصاديين، وصرفت لأجل ذلك مليارات الدولارات دون أن تحقق الاهداف المرجوة، ودون الدخول في تفاصيل تلك البرامج، فإن السبب الرئيسي لفشلها يعود إلى النموذج الاقتصادي المطبق، فهو نموذج هجين بين الرأسمالية واقتصاد السوق وسيطرة التسيير الاداري للاقتصاد من طرف الدولة من جهة، ويعتمد بنسبة كبيرة على الريع النفطي من جهة أخرى، وهو ما ادى إلى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق اهدافها النظرية.

من هنا، ظهرت الحاجة إلى وجود مجتمع مدني خارج دائرة المجتمع المدني التاريخي الذي نشأ وتطور حول نخبة النظام السياسي، يكون قادرا على تنظيم نفسه لمواجهة الازمات الاقتصادية التي تضرب الجزائر دوريا، حيث بدأت تظهر منظمات جديدة داخل المجتمع المدني الجزائري بعيدة عن المجال السياسي، تستهدف العمل الاجتماعي والثقافي تحت مبدأ المتعاون المتبادل لمواجهة الاحتياجات.[23] وبالرغم من أننا لا نرجع تطور منظمات المجتمع المدني في الجزائر لطبيعة البيئة الاقتصادية، إلا انه يمكن القول بأن تطور المجتمع المدني كان مرتبط " بنظام الحاجيات" الذي يحكم الاقتصاد، بما لا يترك مجالا للحديث عن مجتمع مدني ينتج، يعيد انتاج، ويحول المؤسسات إلا في اطار قدرة هذا المجتمع على انتاج شروط وجوده المادية والثقافية والأخلاقية .[24]

وبالنظر للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر منذ 1991 إلى غاية 2020 فإن المجتمع المدني لم يتطور لدرجة انخراطه في عملية الابداع الاجتماعي التي تقود في نهاية المطاف إلى بناء اقتصاد تضامني قوي يمكنه أن يتموقع كقطاع ثالث بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو ما أدى إلى تأخر مبادرات منظمات المجتمع المدني في مجال الاقتصاد التضامني. حتى أن الاجراءات المتخذة من طرف الدولة في هذا المجال لم تلق الاهتمام المناسب من طرف المجتمع المدني. وتتمثل اهم مبادرات الدولة في انشاء جهازين لدعم التشغيل وخلق المؤسسات المصغرة وهما:

ـ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**: وهي هيئة عمومية تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشئت هذه الوكالة (ANSEJ) في عام 1996 مكلفة بالتشجيع والدعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات الصغيرة. وهذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر بين 19 و40 سنة والحاملين لأفكار ومشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. ويضمن الجهاز عملية المرافقة التي تواكب كل مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، كما يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار.[25]

ـ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر**: وهي وكالة تابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، حيث أنشئت عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي المنعقد في شهر ديسمبر من عام 2002 حول " التجربة الجزائرية في القرض المصغر"، وتم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بهدف لمساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية. ويمول الجهاز المشاريع التي تتراوح تكلفتها بين 10 آلاف دينار و1 مليون دينار. [26]

وبالرغم من أن الهدف الذي أنشأ من أجهله هذين الجهازين لا يختلف كثيرا عن فكرة الابداع الهادفة إلى بناء اقتصاد تضامني قوى، إلا أن منظمات المجتمع المدني لم تستغل الفرصة التي وفرتها الدولة لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة، وهي فرصة لو توفر الابداع الاجتماعي للاستفادة منها لحققت نتائج مذهلة في مجال الاقتصاد التضامني. حيث تتراوح قيمة الدعم المالي الذي يقدمه الجهازين بين 10 آلاف و10 ملايين دينار جزائري. وانطلاقاً من مبدأ التعاون والتضامن بين الأفراد، فإنه يمكن لأصحاب الحرف والمشاريع الفردية أن يجتمعوا في إطار تعاونية أو جمعية أو تعاضدية أو مقاولة اجتماعية، بحيث يحصل كل فرد على القرض الذي يناسب نشاطه أو مشروعه، مما يجعل التمويل الكلي للمشروع يتضاعف بحسب عدد الاشخاص المنخرطين في المنظمة.

**مثلا**: لدينا 6 من مربي الأبقار، تحصل كل واحد منهم على قرض 1 مليون دينار لشراء 10 أبقار حلوب.

**الاخطار التي تهدد كل واحد منهم**: موت بقرة واحدة يعني خسارة 10% من رأس المال بالإضافة إلى مشاكل تسويق المنتوج وغلاء الاعلاف والتوفر على مساحة محدودة للرعي، زد على ذلك التواجد الدائم لصاحب الاستثمار في مكان عمله لأنه الوحيد الذي يسير مشروعه.

**ايجابيات الانخراط في منظمة للاقتصاد التضامني والاجتماعي**: اجتماع المربين الستة في منظمة واحدة يقلل مخاطر الخسارة، حيث يصبح لديهم 60 بقرة، فإذا ماتت واحدة فإن ذلك يعني خسارة 1.70% من رأس المال لكل واحد، كما تصبح لديهم القدرة على توقيع عقد تزويد بالحليب مع مصنع للإنتاج الحليب ومشتقاته لان الكمية المنتجة من طرف 60 بقرة تجعل المصنع يعتبرها مصدر مستقر للمادة الاولية. اضافة إلى ذلك يمكن شراء كميات أكبر من الاعلاف بما يسمح بمناقشة الاسعار خاصة اذا تم الاتفاق مع مورد واحد، مع التقليل من تكلفة الاعلاف بجمع مساحات الاراضي المخصصة للرعي التي يتوفر عليها كل عضو في المنظمة. وهذه كلها مزايا اقتصادية للمشروع التعاوني، اما المزايا الاجتماعي فتتمثل في القدرة على تنظيم العمل واخذ عطلة لكل عضو، والحصول على المزيد من الوقت المخصص للعائلة والعلاقات الاجتماعية.

وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها الاقتصاد التضامني لمنخرطيه، فإن المجتمع المدني الجزائري لم يصل بعد إلى درجة النضج التي تجعله يتبنى هذا النوع من الاقتصاد الذي أثبت جدواه في كل الدول التي طورته، سواء كانت متقدمة أو متخلفة. حيث لا يزال اصحاب الحرف والمهن في الجزائر يعتمدون على دعم الدولة، ومجانية الخدمات التي تقدمها. ويرجع ذلك إلى العديد من الاسباب التي تميز نشاط المجتمع المدني ليس في الجزائر فقط، بل في أغلب الدول العربية والافريقية، والتي نلخصها في:[27]

- طبيعة النظام السياسي، التي لا تسمح بنشاط المجتمع المدني بكل حرية وتمنعه من المبادرة المستقلة.
- محدودية الامكانيات المؤسساتية والقانونية لنشاط المجتمع المدني.
- احتكار العمل الجمعوي من طرف منظمات ذات بعد ديني، وهو ما يركز عملها على الجانب الخيري فقط.
- سيطرة التنظيمات التقليدية على المجتمع المدني. (القبيلة، العرش، تاجماعت، اللجان الدينية، الزوايا...).

## V.الادوات والطريقة :

ولتحليل النتائج التي حققها برنامج دعم التشغيل في الجزائر من خلال الوكالتين المخصصتين بذلك، فقد اعتمدنا على نموذج تحليل السياسية العامة وهو نموذج يقوم بالحكم على أي برنامج للسياسة العامة من خلال المعايير الخمسة التالية:

1- **مخصصات البرنامج**: يركز على كمية ونوعية المدخلات المبرمجة بما فيها المعلومات عن الافراد والأموال والموارد الأخرى التي تنفق في البرنامج، وتتمثل المخصصات بالنسبة للوكالتين في 1.287.965 قرض تتراوح قيمته بين 10 آلاف دينار و10 ملايين دينار.

2- **الأداء**: ينصب على المخرجات المبرمجة التي توضح أنماط التغييرات في البيئة، ويكون له أثر على الفئة المعنية بالسياسة العامة محل الانجاز، وتتمثل مخرجات البرنامج في خلق 2.230.071 منصب شغل منذ سنة 1996 الى غاية نهاية 2019، حيث شملت كل شرائح المجتمع التي تتراوح اعمارهم بين 19 و40 سنة دون اشتراط حد أدني من المستوى التعليمي لطالبي القروض، مع امكانية اضافة هذا الشرط عند دراسة الملف.

3- **الكفاية**: وهي العلاقة بين مخصصات البرنامج وأدائه بمستوى الحاجة للبرنامج في المجتمع، وبما ان طلب القرض مفتوح لكل راغب في ذلك فإن الكفاية قد تم تحقيقها من خلال الوكالتين (Ansej-Angem) خاصة إذا علمنا بأن عدد موظفي القطاع العام يعادل 4.09 مليون عامل حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2018، مقابل 2.23 مليون عامل في إطار مناصب الشغل التي استطاعت الوكالتين فتحها من خلال القروض الممنوحة للأفراد.

وتقاس الكفاية وفق المعادلة التالية: الكفاية = معدل فاعلية البرنامج × عدد الاشخاص المستفيدين من البرنامج وهو ما يعني ما يلي:
عدد الأشخاص المحتاجين إلى البرنامج

أن عدد الاشخاص الذين خلقوا مناصب عمل لأنفسهم وغيرهم هو 2.23 مليون شخص من أصل 6.95 مليون عامل في القطاع الخاص، في مقابل 4.09 مليون عامل في القطاع العام، أي أن الشركات الاقتصادية والخدماتية للقطاع الخاص توظف 4.72 مليون شخص، وهي نسبة قريبة من نسبة القطاع العام، مما يظهر قوة القطاع الثالث (الاقتصاد التضامني والاجتماعي) إذا ما اهتمت الدولة بتطويره أكثر.

4- **الكفاءة**: تشير إلى العلاقة بين المخصصات والأداء والكفاية وتقاس من خلال فحص استراتيجيات تقليل الجهد وفي نفس الوقت تعظيم أداء وكفاية البرنامج. حيث استطاعت الدولة ايجاد طريقة مناسبة لجعل الفرد يقوم بالمهمة الاجتماعية التي تخلت عن جزء كبير منها، خاصة ما تعلق بمحاربة البطالة والفقر. ورغم الطريقة البيروقراطية التي تسير بها الوكالتين، إلا انهما استطاعتا تحقيق نتائج تقارب نصف ما حققته الدولة والقطاع الخاص. وبالتالي يمكن القول بأن هذه السياسة قد حققت نسبة معتبرة (50% مما حققه القطاع الخاص وكذلك الدولة) من الاهداف التي سطرتها منذ 1996. رغم ان الدولة المستقلة موجودة منذ 1962، والقطاع الخاص الحر موجود منذ 1989.

5- **العملية**: تركز على تنفيذ العمليات المتعلقة بترجمة التكلفة إلى نتائج. أي ما مدى مطابقة النتائج التي ترتبت عن تنفيذ برنامج السياسة العامة مع التكلفة التي خصصت لها. حيث نسجل في هذه النقطة غياب مؤشرات القياس، حيث لم نتمكن من الحصول على حجم الكتلة المالية التي صرفتها الوكالتين ( Angem / Ansej ) على القروض الممنوحة منذ 1996 و 2004 على التوالي، وهو ما يجعل من عملية التقييم النهائي لقياس الفعالية الحقيقية غير ممكنة، وهذا لغياب المؤشر الرئيسي وهو المخصصات المالية. وفي ظل غياب هذا المؤشر، نفترض بأن البرنامج ليس بالفعالية التي تبينها الارقام المعلنة من طرف الوكالتين، بحكم أن ابسط معادلة لقياس الفعالية هي المخصصات المالية / النتائج، وان أحد طرفي هذه المعدلة مجهول بالنسبة إلينا.

## VI. النتائج ومناقشتها :

من خلال التحليل المبسط لعمل الوكالتين المختصتين بدعم تشغيل الشباب في الجزائر، نلاحظ بأنها تعملان على تحقيق اهداف الاقتصاد التضامني دون أن يكون ذلك ضمن اهدافهما بطريقة رسمية، حيث إن الدولة لم تشرك المجتمع المدني في بلورة هذا البرنامج، بل قررته منفردة في مرحلة كانت فيها نسب البطالة مرتفعة جداً (1996)، بسبب الخوصصة وغلق المؤسسات الاقتصادية العمومية. حيث كان البرنامج في بدايته أكثر فعالية في تحقيق الأهداف، لكن بحلول سنة 2004، ومع الوفرة المالية التي لم تعرفها الجزائر من قبل، أصبحت القروض توزع دون شروط تقريبا ولكل من يطلبها، حتى في ظل غياب مشروع اقتصادي واضح، وهو ما دفع بالكثير من الشباب إلى طلب قروض ليس لها جدوى اقتصادية مثل شراء شاحنات للنقل العمومي. حيث لم نشهد اي تفعيل للإبداع الاجتماعي لخلق مشاريع مذرة للثروة من طرف المجتمع.

هذا الواقع جعل من الابداع الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني يبتعد تماماً عن النشاطات الاقتصادية التضامنية على غرار الصناعات التقليدية، الفلاحة البيئية، والسياحة الايكولوجية. وأبقى الفرد وكذلك المنظمة تبحث عن الدعم المادي والتضامني عند مؤسسات الدولة التي تعتمد هي الاخرى على الريع النفطي لتسيير شؤون المجتمع. خاصة وأن مجال التوظيف في الجزائر يسيطر عليه قطاع الخدمات بنسبة 61%، وقد تناقصت نسبة التوظيف في القطاع الفلاحي من 40% سنة 1973 إلى 8.7% سنة 2015. [28] وهو ما يبن حجم اعتماد الأفراد على الدولة في كل حاجياتهم المادية وغير المادية، بحيث لا يمكن تحميل الدولة وحدها المسؤولية عن عدم انخراط المجتمع المدني الجزائري في نشاطات الاقتصاد التضامني، خاصة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب (ansej) والوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر(angem).

حيث قامت هاتين الوكالتين بتقديم خدمات مالية وغير مالية لأعداد تفوق بكثير ما قدمته تونس والمغرب للنهوض بقطاع الاقتصاد التضامني الذي يحقق ازدهارا كبيرا في هاتين الدولتين، وفيما تزايد حجم القروض التي قدمتها الوكالتين، إلى غاية 31 /12/ 2019 بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والى غاية 31 /12/ 2016 بالنسبة للوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب (الجدول 1)، فإن النتائج المتوقعة من ذلك لم تكن تتناسب مع التطلعات التي سطرتها الدولة في هذا المجال، وهو ما يطرح تساؤلا حول جدوى السياسة العامة لدعم التشغيل في الجزائر.

إن الملاحظة الاساسية التي نخرج بها من خلال الجدول (1) هي أن الوكالتين منحتا 1.287.965 قرض، مقابل خلق 2.230.068 منصب شغل، أي ما يعادل 1.73 منصب شغل مقبل كل قرض. وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بالتجارب الدولية التي تحصي ما معدله بين 3 و7 مناصب شغل لكل قرض ممنوح. حيث يعود غياب الفعالية في خلق مناصب الشغل بالنسبة للجزائر لغياب منظمات الاقتصاد التضامني (التعاونيات، التعاضديات، الجمعيات الإنتاجية، والمقاولات الاجتماعي) من جهة، وغياب الابداع الاجتماعي وثقافة التعاون والتضامن لدى المجتمع المدني من جهة ثانية، وهو ما يفسر فشل الميزانية الضخمة التي صرفت من اجل خلق مناصب الشغل في تحقيق الاهداف المرجوة.

حيث إن اعتمادنا على مؤشر عدد القروض الممنوحة وعدد مناصب الشغل المفتوحة من خلال تلك القروض راجع لغياب المعطيات الرسمية بخصوص عدد المشاريع الفاشلة، وهي المعطيات التي تتحاشى الوكالتين ذكرها أو حتى منحها لمن يطلبها. لكن ما يدل على أن نسبة فشل المشاريع الممولة من طرف الوكالتين هي نسبة معتبرة هو مؤشر مناصب العمل، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعاً كبيرا، فقد كان عدد مناصب الشغل المفتوحة بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 2011 يقدر بـ 92.682 منصب، أي ما يعادل 10.55%، لينخفض العدد سنة 2016 إلى 22.766 منصب، وهو ما يعادل 2.59% وهو ما نلاحظه في الجدول (2). كما أن نسبة المشاريع التي طلبت تمويل إضافي من أجل التوسع بلغت إلى غاية سنة 2016 عدد 196 مشروع من أصل 11.262 مشروع تمت برمجته كتمويل توسعي، وهو ما يعادل نسبة 2%. ونفس الشيء ينطبق على الوكالة الوطنية للقرض المصغر، حيث لا تتوفر معطيات رسمية بخصوص عدد الأسر التي استفادت من القروض وهل استطاعت تلك الأُسر الخروج من دائرة الفقر أو الحاجة. وهو ما يعني بأن هناك عدد معتبر من القروض التي لم تأت بنتائج ايجابية على مستوى التشغيل، بل أن أصحابها أصبحوا مدانين للوكالة بسبب فشل مشاريعهم وهو ما عقد وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية أكثر.

وإذا اقررنا بمسؤولية المجتمع المدني في عدم الاستفادة من الفرص التي توفرها الدولة للأفراد من أجل تطوير نشاطهم الاقتصادي، فإن الدولة تتحمل الجزء الاكبر من المسؤولية، لأن سياسة القروض التي انتهجتها لم تكن وفق دراسة معمقة للمجتمع أو السوق الجزائريين، وركزت على الفرد دون النظر إلى المجموعة التي ينتمي اليها اقتصاديا واجتماعيا. حيث إن اغلب الدول التي سارت في طريق الاقتصاد التضامني ركزت على البعد

الجماعي لكل البرامج والآليات القانونية والإدارية التي اقرتها لتطوري هذا القطاع وفق مبدأ التشارك والتكافل البيني. ويشمل هذا المبدأ خلق الثروة، التمويل، الإنتاج، التوزيع والاستهلاك لمختلف المنتجات الاقتصادية والخدماتية ( Sahakian. 2016.p 214).

من خلال عرض التجربة البسيطة للجزائر في مجال دعم المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي، أو كما تسمى في الخطابات الرسمية بمشاريع " الاقتصاد الاجتماعي"، نلاحظ بأن الفكرة المطبقة في الجزائر بعيدة كل البعد عن برنامج دعم الابداع الاجتماعي والاقتصاد التضامني المطبق في بقية الدول، حيث إن الاليات المعتمدة في الجزائر تركز على الفرد العاطل عن العمل فقط، بغض النظر عن كونه ينتمي إلى مجتمع محلي ريفي أو حضري. حيث تغيب فكرة التضامن تماما عن المشاريع الممولة من طرف الوكالتين المختصتين، وهو ما يدفعنا للقول بأن منطق التسيير الاداري للاقتصاد يبقى مسيطرا على تفكير المسؤولين، وهو ما يتعارض مع مفهوم الابداع الاجتماعي وكذلك الاقتصاد التضامني.

**النتائج:** لتطوير قطاع الاقتصاد التضامني على وفق مبادئ الإبداع الاجتماعي، وبما يحقق الامن الانساني للأفراد والمجتمع ويحسن علاقة الدولة بمجتمعها، فإنه على السلطات العمومية أن تتبنى الفكرة في بعدها الاجتماعي والتضامني، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الشروط التي تطبقها الدول الرائدة في هذا المجال والتي من بينها:

– اشتراط منح التمويل بوجود احدى الآليات التنظيمية والهيكلية الاربعة التي ذكرناها سابقاً، وهو ما سيدفع الأفراد إلى الاتحاد في منظمات احادية أو متكاملة النشاطات لأجل تحصيل القرض.

– التحفيز عن طريق الامتيازات المالية والضريبية للأفراد الذين يفضلون الانخراط في منظمة اقتصادية تضامنية على غرار ضمان الدولة لنسبة معينة من أجر كل موظف جديد في المنظمة لمدة معينة. مع اعفائها من نسبة معينة من الضريبة لقاء كل وظيفة جديدة.

– منح امتيازات ضريبية للمنتجات التي تنتجها منظمات الاقتصاد التضامني، مثل الاعفاء من الضريبة إلى القيمة المضافة وعلى المواد الاولية. مع تخصيص فضاءات تجارية خاصة بتسويق منتجات منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي على شكل مواقع ثابتة أو معارض موسمية أو متنقلة.

– خلق مساحات تجارية خاصة فقط بمنتجات الاقتصاد التضامني تمكن المنتج من البيع مباشرة للمستهلك بهدف تشجيع تلك المنظمات على توسيع نشاطها وتطويره، ما يؤدي إلى زيادة قدراتها على التوظيف، وكذلك خلق مناصب الشغل عن طرق النشاطات المكملة أو ما يعرف بنشاطات المناولة.

– تطوير آليات عمل الجهازين المختصين في منح قروض دعم التشغيل، لتتعدى الجانب المالي إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي التضامني، وذلك من خلال استحداث مصالح مختصة في دراسة المحيط الاقتصادي والاجتماعي المحلي، وتصنيف كل النشاطات الموجودة في كل اقليم، ثم اقتراح أحد انواع منضمات الاقتصاد التضامني على كل مجموعة ذات نشاط موحد أو نشاطات متكاملة، بحيث تكون المرافقة التقنية والإدارية والتنظيمية مضمونة من طرف تلك المصالح لمدة زمنية محددة.

وبالإضافة الى ذلك، يجب على الدولة الجزائرية النظر الى المجتمع المدني على انه شريك فعال في عملية الابداع الاجتماعي وتطوير الاقتصاد التضامني، وليس على انه منافس او محاسب لما تقوم به الدولة، وهو ما يستدعي اعادة النظر في مسارات التنشئة الاجتماعية التي تعتمدها الدولة من خلال البرامج التربوية بالدرجة الأولى، ثم من خلال بقية ادوات التنشئة الاجتماعية، لأنه لا يمكن الوصول الى الاهداف المسطرة، مهما بلغ حجم الاموال النفقة عليها، إذا لم تكن هناك سياسة عامة واضحة الاهداف والوسائل.

وعليه يمكن تحديد أهم الشروط المحددة لدور الابداع الاجتماعي في تطوير الاقتصاد التضامني في الجزائر فيما يلي:

**أ– الشروط المتعلقة بالمجتمع المدني:**

- وجود حد أدنى من الوعي المجتمعي بأهمية العمل التضامني في المجال الاقتصادي.
- ضرورة ان تكون الافكار الابداعية نابعة من البيئة المحلية للمجتمع، وألا تكون تقليد طبق الاصل للتجارب الدولية.
- أن يكون هدف الافكار الابداعية هو تطوير ما هو موجود في البيئة المحلية لكيلا تكون تكلفة المشروع كبيرة جدا.
- أن يكون الهدف الاساسي للإبداع الاجتماعي هو محاربة البطالة محليا، وخاصة بالنسبة للفئات الهشة.
- غرس ثقافة استقلالية الافراد عن الدولة في مجال التشغيل بما يشجع المبادرات الفردية والجماعية الخلاقة للثروة ومناصب الشغل.
- أن يكون تركيز الابداع الاجتماعي على احتواء تداعيات الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة على الأفراد، من خلال التقليل من اثارها السلبية على المستوى المعيشي للفرد وذلك بتفعيل مبدأ التكافل والتضامن في المجتمعات المحلية.

ب – **الشروط المتعلقة بالدولة:**

- وضع إطار قانوني متكامل يحدد كيفية وطرق عمل منظمات المجتمع المدني في مجال الاقتصاد التضامني.
- انشاء مكاتب خاصة بدراسة مدى الابداع الاجتماعي الذي يحمله المشروع الطالب للقرض من طرف الوكالتين المعنيتين بذلك.
- ربط منح القروض للأفراد بضرورة انخراطهم في أحد المنظمات الاربعة للاقتصاد التضامني.
- تطوير البنى الاجتماعية المحلية التقليدية (العرش، القبيلة، تاجماعت..إلخ) من خلال الزامها بالحصول على مكانة قانونية (خضوعها لقانون الجمعيات) لتتمكن اجهزة الرقابة من متابعة نشاطاتها ودعمها ان تطلب الامر.
- تنشئة الافراد اجتماعيا على فكرة التضامن والتكافل الاقتصادي.
- انخراط الدولة في دعم كل مبادرة ابداعية متعلقة بالاقتصاد التضامني في بعدها الاجتماعي– التكافلي، من خلال منح الاولوية في المشاريع المصغرة، التكفل بجزء من أجرة كل موظف جديد من خارج أعضاء المنظمة التضامنية، دعم التسويق، شراء فائض الانتاج...إلخ.
-

هذا ما يدفعنا للقول بأن شرط انجاح دور الابداع الاجتماعي في تطوير الاقتصاد التضامني مرتبط بتعاون كل من الدولة والمجتمع في الارتقاء بدور الفرد والمجموعة الابداعي في ظل الاقتصاد التضامني، وهو ما يعني ان المسؤولية تتحملها الدولة والمجتمع على حد السواء. وذلك من خلال عمل الدولة على تسهيل تجسيد الافكار الابداعية في مجال الاقتصاد التضامني وتقديم الدعم المادي والقانوني والإداري لحاملي تلك الافكار من افراد ومنظمات، ومن خلال عمل الافراد على خلق الافكار والمشاريع الابداعية انطلاقا من البيئة المحلية التي يعيشون فيها، وبما يثمن مواردها المحلية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي. فالإبداع الاجتماعي في نهاية المطاف هو وليد بيئته، وتكمن القدرة الابداعية لبناء اقتصاد تضامني في استغلال ما هو موجود من موارد بطرق مبتكرة لتحقيق الاهداف الاقتصادية التضامنية والمساهمة في رفع مستوى التنمية المحلية المستدامة.

## VII– الخلاصة:

لقد رأينا من خلال هذا المقال بأن تطوير الاقتصاد التضامني والاجتماعي (القطاع الثالث) مرتبط بالدرجة الأولى بقدرة منظمات المجتمع المدني على الابداع الاجتماعي، وعلى تحقيق الترابط الوظيفي بين بعضهم البعض على أساس الاعتماد المتبادل والتضامن التكافلي بين مختلف مكونات المجتمع المدني. كما أن تطوير هذا القطاع مرتبط كذلك بمدى اهتمام الدولة به، وإعطائها الحرية للمجتمع المدني لكي يعبر عن احتياجاته ومشاكلة، لأن هذا التعبير هو الذي يولد لدى افراد المجتمع قدرات الابداع الاجتماعي التي يسعى من خلالها لحل تلك المشكلات التي تواجهه، خاصة في الجانب الاقتصادي ذو الابعاد الاجتماعية والتضامنية.

لقد أثبتت التجارب الدولية بأن تطور المجتمع المدني مرتبط عضويا بتطور الدولة ومؤسساتها، حيث إن الدول ذات النظام الديمقراطي هي التي تزدهر فيها منظمات المجتمع المدني وتزداد قدراتها على الابداع والتكيف مع المشكلات الاقتصادية. كما لاحظنا كذلك بأن الدول النامية التي لا تعتمد على الريع هي الاكثر قابلية لتطوير منظمات المجتمع المدني ودعمها لكي تنخرط في نشاطات الاقتصاد التضامني، بحكم أن الدولة غير قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية لسكانها، عكس الدول الريعية التي تعتمد على مداخيل الريع للاستجابة إلى مطالب سكانها، مما يقلل اهتمامها بتطوير منظمات المجتمع المدني ومنحها الاستقلالية القانونية والمالية لتسيير شؤونها، واكتساب القدرة على الاستجابة لحاجيات افرادها ولو جزئيا، خاصة في المجالات التي تخلت عنها الدولة أو لا تهتم بها بالشكل المناسب.

ومن هنا يجب القول بأن تطوير منظمات المجتمع المدني وتقوية الاقتصاد التضامني في اي دولة مرتبط بمدى رغبة النظام السياسي في ذلك. حيث أنه لا يمكن للإبداع الاجتماعي أن يتطور إلا في ظل مساحة حقيقية من الحرية والحماية القانونية والدعم الاداري والمالي. وهو ما لاحظنا عكسه تماماً في الجزائر، حيث لم يترك النظام السياسي مجالا واسعا لحركة منظمات المجتمع المدني من خلال استعماله للريع النفطي كآلية للهيمنة والرقابة على نشاطها. حيث تتلقى اغلب منظمات المجتمع المدني تمويلا عمومياً يجعلها خاضعة لإرادة النظام السياسي، وقد بدى ذلك الامر جليا منذ 1999 إلى غاية 2020، حيث استطاع النظام السياسي خلق طبقة زبونية واسعة من حوله، هدفها الاول والأخير تحقيق الاستفادة المادية من النظام، والدفاع عن سياساته اما افراد المجتمع.

حيث أثبتت التجربة التي خاضتها الجزائر في مجال دعم التشغيل هذا التوجه، فقد قامت كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمنح أكثر من مليوني قرض خلال الخمسة عشر سنة الماضية، لكنها ركزت فقط على الفرد وليس الجماعة، حيث

كانت كل القروض الممنوحة لصالح الأفراد تستهدف خلق منصب شغل للمستفيد من القرض. فنسبة خلق مناصب الشغل لم تتعد 1.7 منصب لكل قرض. وهو ما يدل على أن السياسة المتبعة من طرف الدولة في هذا المجال هي سياسة اجتماعية أكثر منها اقتصادية. ولم تعتمد على دراسة النماذج الدولية الناجحة والأخذ بها، بل كانت مجرد توزيع للثروة النفطية على بعض الفئات بهدف شراء السلم الاجتماعي، خاصة إذا علمنا أن أكثر من ثلث القروض لم تسدد لحد الان بسبب افلاس اصحابها وفشل مشاريعهم.

وفي الاخير يمكن القول بأن المجتمع الجزائري لا يفتقر إلى القدرات الابداعية في كل المجالات الاجتماعية والتضامنية، وإنما يفتقد للتأطير اللازم من طرف الدولة بما يسمح له بإبراز تلك القدرات وتنظيمها في أطر قانونية تسمح لها بالدخول إلى النشاط الاقتصادي التضامني. لأن قانون الجمعيات في الجزائر لا يتحدث عن هذا النوع من المنظمات ذات الطابع الاقتصادي التضامني، وهو ما يستدعي من الدولة أن تفكر جديا في تغيير هذا القانون، أو في وضع قانون جديد خاص بالمنظمات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي التضامني يحدد كيفية عملها وتعاملها مع بقية مؤسسات الدولة، وحتى مع المواطن. حيث إن الابداع الاجتماعي لا يمكن أن يأتي بنتيجة دون أطر قانونية ومؤسساتية محددة. وان الاستمرار في منح القروض بنفس الطريقة لن يؤدي إلا لزيادة تعقيد الوضع الاجتماعي لأصحاب تلك القروض الذين تحول معظمهم من بطال إلى بطال مُدان.

## ـ ملاحق:

الجدول (1): معطيات حول التمويل الممنوح لدعم التشغيل في الجزائر من طرف الوكالات الوطنية

| القروض الوكالة | العدد الاجمالي للقروض الممنوحة | عدد القروض الممنوحة للنساء | عدد القروض الممنوحة للرجال | عدد مناصب الشغل المفتوحة | خدمات غير مالية |
|---|---|---|---|---|---|
| ANGEM | 919 985 | 584 995 | 334 990 | 1 351 807 | 333 695 |
| ANSEJ | 367 980 | 37 189 | 330 791 | 878 264 | ///////// |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الموجودة في الموقع الرسمي للوكالتين

الجدول (2): معطيات حول انعكاس تمويل مشاريع دعم تشغيل الشباب ( ansej) على عدد مناصب الشغل

| الفترة | الانعكاس على الشغل | % |
|---|---|---|
| منذ إنشاء الوكالة الى 2010/12/31 | 392 670 | 44,71% |
| 2011 | 92 682 | 10,55% |
| 2012 | 129 203 | 14,71% |
| 2013 | 96 233 | 10,96% |
| 2014 | 93 140 | *10,61%* |
| 2015 | 51 570 | *5,87%* |
| 2016 | 22 766 | *2,59%* |
| منذ إنشاء الوكالة إلى 2016/12/01 | 878 264 | 100 |

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

## - الإحالات والمراجع:

1- Montgomery, T. (2016). **Are Social Innovation Paradigms Incommensurable?** Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, *27*(4), 1979-2000.pp 1980-1981.

2- Bund, E. Gerhard, U. Hoelscher, M. & Mildenberger, G. (2015). **A Methodological Framework for Measuring Social Innovation**. Historical Social Research / Historische Sozialforschung, 40 (3 (153)), p 50.
3- Ibid, p 51.
4- Logue, D. (2019). **Social innovation and its contemporary evolution**. In, Theories of Social Innovation. UK, Edward Elgar Publishing Limited. P 11.
5- Richez-Battesti, N. Petrella, F & Vallade, D. (2012). **L'innovation sociale**, **une notion aux usages plurieles** : **quels enjeux ey défis pour l'analyse ?** Innovation, 2 (38), p 16.
6- Jorge Santiago S. (2001). **A Solidarity-Based Economy**. Development in Practice, 11(5), p 641.
7- Mulgan, G. (2006). **The process of social innovation**. Innovations, Spring, p 145.
8- Westley, F. and Antadze, N. (2010). **Making a difference**: **strategies for scaling social innovation for greater impact**. Innovation Journal,15 (2), p 2.
9- Richez-Battesti, N. Petrella, F & Vallade, D. op.cit, pp 16-17.
10- Djellal.F & Gallouj.F. (2012). **Innovation sociale et innovation de service** : **première débauche d'un dialogue nécessaire**. Innovations, 15, p 44.
11 - Ibid, pp 44-45.
12- Fraisse. L. (2013). **The social and solidarity-based economy as a new field of public action**: **a policy and method for promoting social innovation**. In, Moularet.F et al, The International Handbook on Social Innovation. UK, Edward Elgar publishing limited, p 361.
13- Ibid, pp 362-363.
14- Ibid, p 363.
15- Tello-Rozas, S. (2016). **Inclusive Innovations Through Social and Solidarity Economy Initiatives**: **A Process Analysis of a Peruvian Case Study**. Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 27 (1), pp 63-64.
16- Cottin-Marx.S. (2017). **Les associations au service des politiques de l'emploi** : **genése du dispositif local d'accompagnement**. Revue française d'administration publique, 163, pp 558-561.
17- Le Loarne-Lemaire.S et Noël-Lemaître.C. (2014). **La coopérative**, **une organisation favorisant le besoin d'enracinement des salariés**. La Revue des Sciences de Gestion, 296/270, p 95.
18- Affergan, F. (2006). 1. **Altérité**, **acculturation et déplacement identitaire**. Dans : , F. Affergan, Martinique les identités remarquables: Anthropologie d'un terrain revisité, Paris cedex 14, France: Presses Universitaires de France.p 27.
19- Ferraton, C. (2007). 8. **Une mise en perspective historique de l'économie solidaire**. Dans : C. Ferraton, Associations et coopératives : Une autre histoire économique. Toulouse, France : ERES.pp 206-208.
20- Tello-Rozas, S. op.cit, p 64.
21- Mezouaghi, M. (2015). **L'économie algérienne** : **chronique d'une crise permanente**. Politique étrangère, automne (3), p 17.
22- Amarouche, A. (2012). **Régime politique**, **société civile et économie en Algérie** : **une analyse institutionnaliste**. Mondes en développement, 159 (3),p 51.
23- Ibid, p 52.
24- http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/dispositif. consulté le 16/04/2020

25- https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/ .consulté le 16/04/2020

26- Sater, J. (2014). **Civil Society in the Maghreb**: **Lessons from the Arab Spring**. In: Obadare E. (eds) The Handbook of Civil Society in Africa. Nonprofit and Civil Society Studies, An International Multidisciplinary Series, vol. 20. P 99.

27- Talahite, F. (2018). **Industrialisation de l'Algérie** : **l'obstacle des droits de propriété**. Afrique contemporaine, 266 (2), p 132.

28- Sahakian, M. (2016). **The Social and Solidarity Economy**: **Why Is It Relevant to Industrial Ecology?** In: Clift R., Druckman A. (eds). Taking Stock of Industrial Ecology. UK, Springer, Cham, p 214.

**كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA**:

درويش جمال (2020)، **الابداع الاجتماعي ودوره في بناء الاقتصاد التضامني: واقع التجربة الجزائرية**، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد 1)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 701-714.